الأمن المجتمعي "مدخل لبناء الأمن الإنساني"

Community Security "An Approach to Building Human Security

أ.خرموش إسمهان، جامعة باتنة 01-الجزائر

ملخص: إن من أبرز التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة بروز قوى عالمية جديدة إلى جانب الدولة والتي لها دور دولي إلى جانب تأثيرها على سياسة الدول اقتصاديا، اجتماعيا، وسياسيا بالإضافة إلى العولمة بحيث أن هذا التحول جعل الدولة عاجزة بمفردها عن مواجهة هذه التحديات الجديدة في القرن 20، فلقد عرف العالم تغيرات كبيرة على الساحة الدولية مما صاحبها تغير في مفهوم الأمن، وظهور جملة من التهديدات التي لم تكن موجودة من قبل، إذ لم تعد التهديدات مقصورة على التهديدات العسكرية فقط بل تجاوزتها إلى تهديدات دولية كالإرهاب الدولي، التلوث، المخدرات، لكن ومع ظهور عدة مستجدات على الساحة العالمية وخاصة ظهور ما يسمى بظاهرة العولمة Globalization، أثر ذلك في مفهوم الأمن المجتمعي بصورة جلية، خاصة و أن الأمن المجتمعي من أهم أبعاد الأمن الإنساني ذلك أنه مرتبط بالإنسان وبوجوده كفرد في المجتمع، وبتمكينه من تحقيق خصوصياته دون تهميش أو اضطهاد من خلال خلق آليات ضامنة لمنع إقصاء الذات من جهة وخلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، والعرقية وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل الفرد.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، الأمن الإنساني، التهديدات العالمية.

Abstract: One of the most prominent transformations of international relations after the Cold War is the emergence of new world powers alongside the state, which have an international role, as well as their influence on the economic, social and political policies of countries, as well as globalization. In the 20th century, the world has undergone major changes in the international arena, accompanied by a change in the concept of security and the emergence of a number of threats that never existed before. Threats are no longer confined to military threats but to international threats such as international terrorism, The drug , But with the emergence of several developments on the global arena, especially the emergence of the so-called phenomenon of globalization Globalization, the impact on the concept of social security clearly, especially that community security is one of the most important dimensions of human security that it is linked to man and his presence as an individual in society, and enabling him to achieve his privacy without Marginalization or persecution by creating mechanisms to prevent self-exclusion on the one hand and to create an effective balance between cultural, religious, linguistic and ethnic specificity and the need to build the logic of national integration of citizens in building a pluralistic and just society.

Keywords: Community Security, Human Security, Global Threats

مـقدمة:

يعتبر الأمن المجتمعي واحدا من بين أهم عناصر البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة، إلى إعتباره كيانا قائما بذاته وموضوعا متميزا للأمن، حيث يختلف الأفراد والفئات الإجتماعية عن بعضهم البعض في الخصائص، التي تظهر من خلال اللغة، الدين، التاريخ والقيم الأخلاقية، وبهذا تظهر ميزة كل مجتمع عن الآخر والتي تتجسد من خلال تلك الأفكار والقيم والممارسات التي تعكس الهوية، أو التصور الذاتي للجماعات أو الأفراد الذين عرَفوا أنفسهم على أنهم أعضاء في مجتمع ما وبهذا المفهوم يكون الأمن المجتمعي هو أكثر أبعاد الأمن الإنساني حماية لهذه الميزات والخصائص، لذلك سنتم من خلال هذه الدراسة، إلقاء الضوء على الأمن المجتمعي بإعتباره واحدا من أهم الأبعاد الخمسة التي لا تعمل في معزل عن بعضها البعض، فكل واحد منها يمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية وطريقة لترتيب الأولويات، غير أنها تنسج مجتمعة شبكة قوية من الترابط .

هذا ما يدفعنا في دراستنا هذه إلى طرح التساؤل التالي:

هل يمكن الحديث عن الأمن المجتمعي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني في ظل التهديدات العالمية الراهنة؟

هذه الإشكالية تطرح بدورها تساؤلات فرعية أخرى:

1- الأمن المجتمعي أمن من؟

2- ما هي القيم المهددة للأمن المجتمعي وفي مواجهة أية مخاطر؟

3-ما هي وسائل تحقيق الأمن المجتمعي؟

أولا: التأصيل المفاهيمي للأمن المجتمعي

1. مفهوم الأمن:

يعتبر عالم السياسة البريطاني "باري بوزان" واحد من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، بفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية على حد سواء.كما ساهم في محاولة توسيع مفهوم الأمن ضمن"مدرسة كوبنهاجن" وأبحاثها في السلام، والتي يعتبرها الكثير من المحللين نتاج"إندماج نظري نادر"حينما أطلقوا عليه "المدرسة الإنجليزية الواقعية" و"الوا قعية مابعد البنيوية" المتأثرة إلى حد بعيد "دريدا"و"كيسنجر"، ويرى في هذا الإطار باري بوزان أنه ينبغي لتعريف الأمن الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وإنتهاء بالغموض والإختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

كما يعتبر تعريفه من أكثر التعريفات تداولا في الأدبيات الأمنية، إذ يرى أن الأمن يعني:" العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود(barry buzn, 2011, p122)، غير أن العمل على التحرر من التهديد لا يعني تحييده كلية، لأنه ليس في مقدور الأمن إلا أن يكون في مستوياته النسبية وبالتالي فهو غير مطلق.

حيث أن تحليلات "بوزان" هي مزيج من الواقعية البنيوية والتحليلات البنائية، فدراسته المعونة لسنة 1991 "People,State and fear" التي حاول من خلالها إيجاد رؤية عميقة وأكثر إتساعا لمفهوم الأمن، والدراسات الأمنية قد أسست على مفهومي: المستويات(levels) والقطاعات(sectors).

2.مفهوم الأمن المجتمعي:

الأمن المجتمعي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية) وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل(rob mcrae, 2002, p18-25).

أما الأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري فيقصد به تحقيق الخصوصيات دون تهميش أو إضطهاد، من خلال تساوي الفرص بين المرأة والرجل،وخلق آليات ضامنة لمنع إقصاء الذات، كذلك محاولة تعزيز المناعة المجتمعية ضد كل حركيات إضعاف التجانس(أمحند برقوق، 2012، ص08)، كما يعد رمزي معنوي مكرس لمفهوم الأنا ضد الآخر(الأنا المرتبط بالجنس الذكر،المرأة)، داخل مجموعة أقليات دينية أو لغوية أوعرقية.وتكريس التجانس الذي يقوم على:

- فكرة الإضطهاد الجنسي للمرأة على حساب المرأة.
- فكرة التهميش دون إضطهاد على حساب الأقليات.
- شعور الفرد بإنتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي، أو منظمة ، أو جماعة عنصرية أو عرقية، يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له (تقرير التنمية البشرية 1994، ص31).

في حين أن الأمن المجتمعي بمفهومه الواسع يعني التقوية الذاتية لهوية الجماعات، والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان(barry buzan, 2011, p119).

ومنه، فالأمن المجتمعي يتمحور حول الهوية، أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، وفي مقابل "الآخر" الذي يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل: أمة، إثنية، جماعة دينية.

ففي ظل خصم النظام الدولي المعاصر، يعنى الأمن المجتمعي بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف المتغيرة وتهديدات فعلية أو محتملة، وبدقة أكثر فهو يرجع إلى استمرارية ضمن شروط مقبولة للتطور، والنماذج التقليدية للغة، الثقافة والروابط، بالإضافة إلى الهوية والشعائر الدينية والوطنية.

بهذا النوع من التعريف، من الصعب جدا التحديد بموضوعية فيما إذا كان هناك تهديد للأمن المجتمعي من عدمه، والطريقة المثلى هي التركيز على دراسة المسار الذي تدرك من خلاله جماعة ما أن هويتها مهددة، لأنه على هذا الأساس تبدأ في التصرف بطريقة أمنية.

3. دور الأمن المجتمعي في توفير الحماية المادية للأفراد:

يركز الأمن المجتمعي على الحفاظ على أي إختلاف كل جماعة ثقافية، إجتماعية أو عرقية، عن المجموعات الأخرى، وهذا من خلال ضمان احترام الآخر(أو إحترام هذا الإختلاف من الأخر)، مع ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجماعات، وهذا يكون مرتبطا بتحقيق فكرة التضامن الإجتماعي وما يتطلبه من وئام، أو على الأقل في السعي للتغلب على التنافر على مستوى الأفراد أو الجماعات (John P.Hogan, 2005, p88).

ومن خلال ما سبق نجد أن الجماعات الإثنية، العرقية، الدينية، هي الوحدات الأساسية للتحليل في الأمن المجتمعي، وأن الحفاظ على هويتها هي السمة الأساسية التي يسعى الأمن المجتمعي للحفاظ عليها، ومن هنا تظهر ضرورة التركيز على حماية حقوق هذه الجماعات والتي في الغالب تتمثل في حقوق الأقليات التي تظهر كلغة أساسية للأمن المجتمعي(Paul Roe ,2004,p290).

وبهذا فالأمن المجتمعي يشكل حالة من ضمان إستمرار التمتع الفعلي بالحقوق الجماعية وبالأخص حقوق الأقليات،وبالتالي فإن المواد القانونية الضامنة لإستمرار الإعتراف بهذه الحقوق هي ذاتها التي تضمن لنا الإعتراف بالأمن المجتمعي.

وتظهر المادة (27) من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966،والتي تضمن للأشخاص المنتمين للأقليات العرقية، أو الدينية أو الثقافية ممارسة الخاصة بهم، وأنها أفضل ضمانة قانونية للإعتراف بالأمن المجتمعي.

بالرغم من أن الأمن المجتمعي يهدف للحفاظ على ذاتية الجماعات وهويتها في مواجهة كل محاولات الإحتواء والهيمنة على الشخصية،من الخارج أو من طرف مجموعات أخرى،وكذلك حماية المؤسسات الثقافية من الإنحراف ورفعها عن العجز والقصور (محمد موسى أحمد،2007، ص44)، فإنه ومن خلال هذه الحماية يساهم في تحقيق حماية الأفراد من أي عنف مادي.

ثانيا: تهديدات الأمن المجتمعي ووسائل تحقيقه

قبل التطرق إلى التهديدات يجب أولا تحديد: ما المقصود بالمأزق المجتمعي(المعضلة الأمنية المجتمعية)؟

1.المأزق الأمني المجتمعي:

يرى "بوزان Buzan "أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية، حول ما يمكّن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن" ["نحن" "أبناء المهاجرين" في "فرنسا"، "نحن" "الأكراد" في "تركيا" و"نحن" "سكان الضواحي الفقيرة" في "ريو دي جانيرو"]، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوري. فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع حاجات معينة، حيث يلعب الإدراك والذّاتية دورا مهما، غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح وسندا للسعي من أجل الهيمنة أو سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية.

وذلك بالالتجاء إلى المكونات المجتمعية، بدل مؤسسات الدولة، كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف.

ولكن سلسلة الأفعال وردود الفعل في التفاعل بين المجموعات المختلفة قد يؤدي إلى رفع سقف الوعود لدى قياداتها (بالمطالبة بالانفصال) ولدى المجموعات الأخرى أو الحكومة (بتقديم وعود بقمع التمرد)، وبتداول خطابات الخطر، وزيادة مستويات الاستقطاب، فإن ذلك يفتح المجال أمام تفجر العنف، والذي يتم تغذيته بوجود دعم من الشتات، أو المرتزقة، أو المنظمات الإجرامية... وحينها يسود الاقتصاد غير الرسمي الذي تديره المجموعات الإجرامية، وتظهر هذه المتلازمة جليا في عدد من بلدان الساحل (المطلة على الصحراء الكبرى)، حيث تتآلف تنظيمات إرهابية مع مجموعات تنشط في التهريب ليتقاطع الجميع مع تطلعات مجموعات إثنية مشتتة تم قمع تطلعاتها من قبل دول آيلة للعجز.(failed states) وهكذا، وعندما يمتزج العنف السياسي بسقوط الاقتصاد بيد المجرمين، فإن العمل الإجرامي يصبح متساندا أو مستديما، ما يجعله تهديدا للسلم والأمن الدوليين، حال انتشار هذه الاضطرابات والفوضى لتشمل منطقة بأكملها.

هذه الوضعية المعقدة تقتضي استجابة دولية متعددة الأوجه، تهدف بالأساس إلى إقرار سلام مستديم، وذلك بمعاقبة مجرمي الحرب، وإعادة تثبيت أسس الاقتصاد الرسمي، الذي يعتبر كفيلا بتخفيف مستويات الاستياء، وبالتالي قدرة المجموعات على التعبئة للنزاع، والنتيجة تتمثل في إنهاء المعضلة الأمنية المجتمعية، وهي الحالة التي يعكسها تعريف "بالدوين" بتدني احتمالات إلحاق الضرر بأي من القيم المكتسبة.

ولكن كيف يمكن تفعيل مساعي التدخل لمعالجة الاختلافات الناجمة عن المعضلات الأمنية المجتمعية، سيما وأنها تنطوي على تخصيص اعتمادات مالية وقبل ذلك تحتاج إلى الشرعنة. إن ذلك يتطلب إضفاء الطابع الأمني عليهاto be securitized ، وهذا يقتضي من الفواعل

الرسميين وغير الرسميين توسيع أجندتهم الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المعضلات المجتمعية.

2. تهديدات الأمن المجتمعي: من التهديدات العامة للأمن المجتمعي:

- الصراعات فيما بين الجماعات على الموارد والفرص،أونتيجة للتعصب والتطرف القومي أو الديني، ومن ثم تكثر تلك الصراعات داخل الدولة الواحدة، أو حتى فيما بين الدول ، والتي يذهب ضحيتها العديد من السكان، ومن أمثلة ذلك: ما حدث في روندا وبورندي، وفي يوغوسلافيا السابقة، وفي الشيشان.

- المشكلة الخاصة بالسكان الأصليين في العديد من الدول الذين يتعرضون للإبادة، وإستخدام العنف ضدهم، وتضاؤل فرصهم في الحياة مقارنة بالسكان الجدد.

- يؤثر كذلك إنعدام الأمن المجتمعي سلبا على إنتماءات الأفراد، وبدون هذا الإرتباط بالمجتمع يمكن أن يمثلوا مصدرا لعدم الإستقرار والتوتر، وهو مابدأت تظهر آثاره سواء في الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول.

- الهجرة كذلك من مهددات الأمن المجتمعي.

أ.تهديدات الهوية: إن أغلب تهديدات الأمن المجتمعي ترمي إلى طمس الهوية الثقافية، وتكون مصحوبة بالكثير من أعمال العنف المادي أو الإبادة لمختلف الجماعات، أو قيام صراعات داخلية تكون مصحوبة بدرجة كبيرة من العنف المادي الماس بسلامة وحياة الأفراد، وقد ينظر للتهديدات الأكثر شيوعا في الأمن المجتمعي من خلال ما يلي :

التهديد الرأسي(العمودي): تنشأ هذه التهديدات عندما تكون هناك مجموعات تتميز بالخصوصية أو الإنفصالية عن هوية الدولة، ويكون هناك محاولة من هذه الأخيرة لتوسيع دوائر هويتها لتشمل تلك المجموعات(barry buzan, 2011, p119)، وهنا تبدأ المنافسة الرأسية من طرف الدولة، وهذا من خلال إستراتيجيات الصهر والإدماج التي تكون مصحوبة بمخاطر وكلفة بشرية هائلة، خاصة وأنه في أسوأ الحالات أدت محاولات الصهر القسري إلى إعتداءات إبادية، وهذا من أجل إنشاء دولة"نقية"عرقيا أو دينيا، وفي الغالب ما يشكل هذا جزءا مألوفا من المشهد السياسي للعديد من الدول(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"تقرير حول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع"، 2004، ص48-73).

التهديد الأفقي: رغم وجود بعض الجماعات العرقية أو الإثنية، في مواطنهم وعدم تعرضهم للتهديد الرأسي، إلا أن طرق التغيير والهيمنة الثقافية تكون بتأثير الثقافات المجاورة أو مجموعات أخرى، والتي تكون مؤمنة بتفوق ثقافتها و قيمها وترفض الآخرين كافة وتعمل بناءا على هذا الإعتقاد بفرض إيديولوجيتها على المجموعات الأخرى، وقد تلجأ من أجل تحقيق ذلك إلى إستعمال العنف المادي المنبه للعديد من الصراعات.

وبناءا على ما سبق، ومن خلال هذين النوعين من مهددات الأمن المجتمعي، يظهر المدخل الأساسي للعديد من المواجهات العنيفة على أ سس عرقية، والتي تتضح في شكل صراعات عرقية تكون لها أثار عميقة على سلامة الأفراد، إذ يصبح الهدف من الصراع في هذه الحالة هو القضاء على الوجود المجتمعي للطرف الآخر، خاصة وأن النزاعات الطائفية تحتوي في أغلب الأحيان على ممارسة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، والتي تظهر حالات قتل المدنيين العزل على أساس الإنتماءات المجتمعية وهكذا يظهر الفرد بأنه هو المحاصر الأساسي بمهددات الأمن المجتمعي(francesco caselli, p1).

وفي الأخير يمكننا القول أن ضمانة حماية الأفراد من مختلف صور العنف المادي الناتجة عن مهددات الأمن المجتمعي،لن تكون إلا بتحقيق هذا الأخير.وبالتالي إعطاء إحتمال أكبر لصوت الهويات الثقافية، ولن يتحقق هذا إلا بتحقيق الأمن السياسي الذي يظهر كعملية ديمقراطية مشددة

على أهمية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (Security,identity and terrorism)، كما يشكل أهم ضمانة لمركزية السلام ولثقافة الحوار وبالتالي: إيجاد حلول لقبول الإختلاف والتعايش الثقافي.

ب.التهديدات العالمية الجديدة للأمن المجتمعي

تتجلى في إتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة،والهجرات والتزايد السكاني،التي تؤدي إلى تدهور حالة البشر طبقا للدراسة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD)، بأن نصف سكان الكرة الأرضية 2.8 مليار شخص يعيشون على الأقل من دولارين أمريكيين يوميا، و1.3 بليون شخص يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا في الدول النامية.

والسبب الرئيسي لذلك يعود إلى إستراتيجية بعض الشركات التوسعية والطبقة الحاكمة في معظم بلدان العالم الثالث (جان زيغلر، سادة العالم الجدد، 2003، ص91-100).

وفي الوقت الذي ترفع فيه المنظمات الدولية شعار"الحرب ضد الفقر"، وتتعهد تقليص عدد الفقراء تقف التوقعات حول الزيادة السكانية والبطالة والهجرة كتحديات أخرى.حيث تشير إلى وصول عدد سكان الأرض إلى 9 مليارات نسمة بحلول العام 2050، أي بزيادة قدرها 50% ، ويفيد تقرير صندوق السكان والتنمية إلى أن 49 بلدا من البلدان الأقل نموا ولاسيما الفقيرة منها،سوف يتضاعف عدد سكانها ثلاث مرات وسوف تواجه صعوبات في توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية لشعوبها.

زيادة البطالة أو إزدياد العاطلين عن العمل يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء وإنخفاض في مستوى المعيشة وبالتالي يؤدي إلى التأثير السلبي على مختلف نواحي حياة البشر من صحة وغذاء وزيادة العنف وإنتشار الإجرام والإضطربات الإجتماعية والسياسية مما ينعكس سلبا على إستقرار معيشة الإنسان(أمارتيا صن، 2004، ص53).

كذلك موضوع الهجرة، حيث أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية تشهدها العديد من المجتمعات، ويتجاوز عدد المهاجرين حول العالم 150 مليون مهاجر بعد أن كان 75 مليون عام 1965، منهم 15 مليون مهاجر غير شرعي(بيتر شالكر، 2000، ص7-11) .

فمشكلة الهجرة لا تقتصر فحسب على مستوى العمالة الوافدة إلى الخارج، وإنما تتناول أمرًا لا يقلُّ خطورة يتمثَّل بهجرة الأدمغة والكفاءات العلمية، لا سيما من الدول النامية والفقيرة، والتي هي بأمس الحاجة إلى خبراتها وطاقاتها لتوظيفها في عملية التنمية المختلفة وبناء على تقديرات منظّمة الهجرة العالمية، تفقد القارة الإفريقية 200 ألف من عقولها سنويًا بينما تدفع في المقابل 4 مليارات دولار لاستقدام كفاءات أجنبية لسد حاجاتها إلى الموارد البشرية المتعلِّمة والمتدرّبة(مصطفى مرسي، 2003، ص115).

وفي ما يتعلق بالهجرة الداخلية وتضخُّم حجم المدن على حساب الأرياف، يذكر أحد التقارير الصادرة عن منظّمة الأمم المتحدة أن أكثر من 50% من سكان العالم سيعيشون في المدن بحلول العام 2007، بحيث سيرتفع عدد سكان المدن إلى 5 مليارات العام 2030 مقابل 3 مليارات العام 2003، في المقابل سينخفض عدد سكان الأرياف إلى 2.3 مليار نسمة العام 2030 مقابل 3 مليارات العام 2003.

وتعمل الدول المتقدّمة والنامية على الحدّ من الهجرة من الريف إلى المدينة، وما تؤدي إليه من تمركز سكاني كبير في الأحياء الفقيرة التي تطّوق المدن الكبرى، وبالتالي يقدَّر أن 3/4 سكان المدن في آسيا، وإفريقيا وأميركا اللاتينية، سيعيشون في أحزمة البؤس تلك، ويتشاركون فيها الآفات والأمراض والأوبئة المستعصية وسوء التغذية وانخفاض متوسط الحياة والتردّي الثقافي، ما يجعل إمكان إندماجهم في الحياة المدينية تستغرق عدة أجيال(إبراهيم عاصم، 2003، ص19).

ثالثا: وسائل تحقيق الأمن المجتمعي

تتمثل وسائل تحقيق الأمن المجتمعي في:

- الأمن المجتمعي يقتضي تحديد دقيق للهوية، بمعنى تحديد دقيق لمستوى الأمن الثقافي، أو تحديد وتفكيك دقيق للأمن الشخصي والمجتمعي والثقافي.
- ضرورة وقف العنف ضد الإثنية، وذلك يتطلب إضفاء الطابع الأمني على النزاعات الإثنية وهذا يقتضي من البنى التدخلية توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المآزق المجتمعية.
- مدرسة "كوبنهاغن" ما بعد البنيوية للأمن تقدم إطارا ملائما، بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنه بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول فالنزاعات الإثنية تعتبر إحدى أشكال النزاعات الداخلية.

ومن هنا فإن التدخل لحلها يستوجب إضفاء الطابع الأمني عليها the issue shoulb be securitized ما يعني إلتزام الأطراف الثالثة بتعبئة الموارد للتعامل معها، بإستعمال مختلف الوسائل وتنسيق إستخدام القنوات الدبلوماسية والعقوبات الإقتصادية، وغيرها من وسائل الضغط بما فيها القوة العسكرية إن إقتضى الأمر كرافعة Leverage لإجبار أطراف النزاع على إنهاء وإيقاف العنف، وبالتالي معالجة أي إخلال بأمن المجموعات الإثنية أو الحلول دون حدوثه.

- العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية(المشاورات،الحوار،المفاوضات) عن طريق التدخل لأغراض إنسانية، و البحث عن أرضية مشتركة لتخفيف وطأة المعاناة الإنسانية، وتحديد الأطراف الأكثر تمثيلا للقضايا التنازعية، وإيجاد منافذ تدخلية لإقامة إتصال بين الأطراف المتنازعة.
- تقوية المجموعات الضعيفة، والذي يهدف إلى التأسيس لسلام دائم عن طريق التنمية الإقتصادية .

وبناءا على كل ما سبق، يتبين أن هناك حاجة إلى إستجابة دولية متعددة الأوجه، تهدف بالأساس إلى إقرار سلام مستديم، وذلك بمعاقبة مجرمي الحرب وإعادة تثبيت أسس الإقتصاد الرسمي الذي يعتبر كفيلا بتخفيف مستويات الإستياء، وبالتالي قدرة المجموعات على التعبئة للنزاع.والنتيجة تتمثل في إنهاء المأزق المجتمعي، وهي الحالة التي يعكسها تعريف BALDWIN بتدني إحتمالات إلحاق الضرر بأي من القيم المكتسبة.

خاتـــمة: من خلال هذه الدراسة للأمن المجتمعي أحد أبعاد الأمن الإنساني نخلص إلى النتائج التالية:

- الأمن المجتمعي يسعى إلى تحقيق التجانس الإجتماعي .
- مفهوم الأمن المجتمعي جد معقد، لتعامله مع الهويات والثقافات التي تعتبر ذاتية وذات بناءات سياقية Contextual Constructions،مما يقود في أغلب الأحيان إلى تبني سياسات عنصرية وإقصائية.
- عدم توفير الأمن المجتمعي يقدم بيئة خصبة لأي أفكار أو إختراقات للأمن القومي.
- الأمن المجتمعي لا يعتبر نظاما فرعيا وإنما عدسة من العدسات التحليلية التي يتم من خلالها الكشف على حالة كل من النظام الدولي في مقابل مرجعية محددة، وبالتالي فجميع أبعاد الأمن الإنساني تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط.

قائمة المراجع:

1.إبراهيم عاصم(2003)، الهجرة الداخلية والتنمية الريفية، جامعة الدول العربية، وحدة البحوث والدراسات السكانية، القاهرة، مصر.
2.إدارة السكان في الأمم المتحدة(2003)، نيويورك، الولايات المتحدة الإمريكية.
3. أمارتيا صن(2004)، التنمية حرية،ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ع303، مطابع السياسة، الكويت.
4. أمحند برقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2004)، تقرير حول الحرية في عالمنا المتنوع، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
6. بيتر شالكر(2000)، أثر العولمة على الهجرة الدولية، منظمة العمل الدولية، جنيف.
7. تقرير التنمية البشرية (2003)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
8. تقرير التنمية البشرية(1994)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
9. تقرير السكان والتنمية(2003)، منظمة الأمم المتحدة، الإسكوا.
10.جان زيغلر(2003)، سادة العالم الجدد، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.
11.ريمون حداد(2000)، العلاقات الدولية، ط1، دار الحقيقة، بيروت، لبنان.
12.عادل زقاغ، إعادة صياغة الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعيwww.geocities.com/adelzeggagh/recon1-html
13.محمد موسى أحمد(2007)، الإعلام والأمن الشامل، مجلة الأمن والحياة، ع299.
14.مصطفى مرسي(2003)، الهجرة وتداعيات العولمة، مجلة شؤون عربية، ع 116، الأهرام، مصر.
15.Barry Buzan, ole waever and jaap de wilde security a new framework for analysis,2011
16.John P.Hogan : « culturalid entity,pluralism and globalization »volume 1,Washington :The council for Researche in values and philosophy,2005
17.Paul Roe:"Security and minority rights:condition of desecuritization" security dialogue,volume 35,number 3,September 2004.
18.Held &Mc Grew,the global transformations reader,policy press,London 2002.
19.Rob McRae: "Human security in a globalized world" in Rob McRae & Don Hubert, eds. "Human security and the new diplomacy: Protecting perpol,e promoting peace", Montreal: McGill University Press, 2002.
20. Security,identity and terrorism:http://www.OFes_press.de/pdf:Hague /Hoogensen_security20%and20%terrorism.pdf)
21.Francesco Caselli:"On the theory of ethnic conflict" http:/personal.Lese.ac.uk /casel lif/papers/ethnic.pdf)p1